«المرافق العامة» عقدت حلقتها النقاشية الثانية الخاصة لدراسة ومراجعة قانون 2005/5

الحريجي : تشعب اختصاصات البلدية أدى لظهور قصور في تقديم خدماتها

■ الخرافي : زيادة مساحة البناء مرتبط بشكل أساسي بقدرة البنية التحتية على استيعابها

■ السلمان : أقترح أن تكون هناك هيئة مستقلة تختص بإصدار المخطط الهيكلي العام للدولة

الحريجي متحدثاً اثناء الحلقة النقاشية (تصوير: صالح محمد)

عقدت لجنة المرافق العامة بمجلس الأمة صباح امس حلقتها النقاشية الثانية الخاصة بدراسة ومراجعة قانون بلدية الكويت 2005/5، بحضور أمين سر المجلس ورئيس اللجنة العضو عادل مساعد الخرافي ومقرر اللجنة النائب سعود الحريجي وعضو اللجنة النائب نبيل الفضل ونخبة من المختصين وأصحاب الخبرات في بلدية الكويت والجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة في هذا المجال.

وتناولت الحلقة النقاشية التي اقيمت في لجنة المرافق العامة دراسة القانون ومناقشة التعديلات المقدمة عليه والمتعلقة بالاختصاصات الهندسية والعمرانية ونظم البناء والمساحة والمخطط الهيكلي المنصوص عليها بالمواد «27،26،12،2» من القانون المذكور.

وفي بداية الحلقة النقاشية قال مقرر اللجنة العضو سعود الحريجي انه في ظل تشعب اختصاصات البلدية ما بين اختصاصات خدمية وهندسية ظهر قصور في تقديم تلك الخدمات والرقابة عليها مما ادى إلى ظاهرة تفاقم مخالفات البناء في مختلف المناطق السكنية وباختلاف الاستعمالات التجارية والاستثمارية والسكن الخاص وغيرها.

من جهته قال امين سر المجلس ورئيس اللجنة العضو عادل مساعد الخرافي ان زيادة مساحة البناء مرتبط بشكل أساسي على قدرة البنية التحتية على استيعاب هذه المساحة ، وان اغلب المشاكل التي تعاني منها البلدية والمتعلقة بامور البناء مرتبطة بالمخطط الهيكلي والبنية التحتية داعيا إلى ان ينسجم المخطط الهيكلي مع احتياجات المواطنين.

وأكدت مستشارة لجنة المرافق العامة ورئيسة فريق عمل الحلقات النقاشية د. جنان بوشهري على اهمية خبرات المشاركين بهذه الحلقات والتي تركز على جوانب القصور في مواد القانون وكيفية حلها سواء كان ذلك بإضافة أو تعديل أو استحداث مواد تخص هذا الجانب.

وبين رئيس اتحاد المكاتب الهندسية بدر السلمان ان القطاع الخاص يقود التنمية في العديد من الدول المتقدمة خاصة في الجوانب الخدماتية إلا ان ذلك غير موجود لدى بلدية الكويت ، مطالبا اعتماد نظام عمل جديد يتم من خلاله إصدار رخص البناء من المكاتب الهندسية المؤهلة مباشرة ودون الرجوع إلى البلدية على ان يكون ذلك تحت إشراف ومراقبة البلدية وزيادة العقوبات على المكاتب الهندسية المخالفة والتي تخل بالضوابط والقوانين الموضوعة من قبل البلدية وتحمل اي مخالفة في البناء وإزالتها .

واقترح السلمان ان يكون هناك هيئة مستقلة تختص بإصدار المخطط الهيكلي العام للدولة تابعة لمجلس الوزراء للحد من التجاوزات الموجودة والتي تجاوزت 40% في المخطط الهيكلي الحالي.

وقال رئيس جمعية المهندسين السابق المهندس طلال القحطاني ان احد اسباب القصور في بلدية الكويت يرجع إلى انتقاص دور المجلس البلدي بالإضافة إلى إهمال الجانب الفني في القانون المذكور حيث يجب دراسة الأمور الفنية اولا ثم تشريع القوانين.

وابدى القحطاني عن استعداده للاجتماع مع اصحاب المكاتب الهندسية والخروج برؤية وتعديلات فنية وتخصصية مقترحة في هذا الجانب.

وفي السياق ذاته ذكر عضو لجنة المرافق العامة النائب نبيل الفضل عن وجوب تقديم تقرير ودراسة حول كل ما يتعلق ببند العقوبات مشتملة على الأحكام القضائية التي صدرت بحق المخالفين وبحق بلدية الكويت نفسها حتى يتم معرفة الأوجه الدقيقة للقصور.

وتساءل الفضل عن العقوبات التي يتم اتخاذها وتطبيقها على المخطئين من الموظفين والمكاتب الهندسية مبينا ان كثرة المخالفات تحتم علينا التشدد في العقوبة كما ابدى استغرابه للزحف الاستثماري على المناطق السكنية النموذجية ما ادى إلى زيادة مساحات البناء فيها وتقسيمها إلى شقق وتاجريها بغرض الاستثمار.

وقال الوكيل المساعد في بلدية الكويت وليد الجاسم اننا بحاجة إلى إعادة النظر في المادة «2» من قانون البلدية وتغيرها بما يتناسب مع مصلحة العمل ، وان وجود مدن جديدة وازدياد عدد السكان بشكل ملحوظ يجعل الحاجة ماسة لتاسيس هيئة مستقلة للتخطيط الهيكلي.

ومن المقرر ان تعقد اللجنة حلقتها النقاشية القادمة يوم الخميس الموافق 2014/12/25 بحضور عدد من أعضاء المجلس البلدي لتقديم التعديلات المقترحة من قبلهم على القانون الحالي ومناقشتها.

الخرينج استقبل السفير السوداني ورئيس الهيئة العامة لتقدير التعويضات

استقبل رئيس مجلس الأمة بالإنابة مبارك الخرينج في مجلس الامة أمس سفير جمهورية السودان لدى البلاد يحيى عبدالجليل محمود وذلك بمناسبة انتهاء فترة عمله سفيرا لبلاده لدى دولة الكويت.

واستقبل الخرينج رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي خالد أحمد المضف كما استقبل رئيس وأعضاء مجلس إدارة الجمعية التعاونية للثروة الحيوانية ونائب رئيس نقابة العاملين بشركة نفط الكويت طلال حمدان السريع.

قررت استدعاء وزير المالية في اجتماعها المقبل

«حماية الأموال» استعرضت تقرير ديوان المحاسبة بخصوص المجلس الأولمبي

جانب من اجتماع لجنة حماية الاموال

اكد رئيس لجنة حماية الاموال العامة النائب عبد الله الطريجي ان اللجنة استعرضت في اجتماعها امس تقرير ديوان المحاسبة بخصوص المجلس الاولمبي وما شابه من ملاحظات ومعلومات هامة تتعلق بعقود ايجار بعض الشركات

واضاف الطريجي ان اللجنة قررت استدعاء وزير المالية في اجتماعها المقبل حتى يتم استيضاح قانونية ابرام عقود هذه الشركات ومناقشتها مع وزير المالية ومواجهته بملاحظات ديوان المحاسبة

اللجنة اتفقت مع ممثلي وزارة الداخلية على مواصلة مناقشة المقترحات بقوانين بعد أسبوعين

الصحية «البرلمانية» ناقشت اقتراحين بشأن العمالة المنزلية

■ حماد: المقترحان سيعالجان بشكل جذري قضية العمالة المنزلية التي أصبحت تؤرق الأسر الكويتية

■ بعد دراسة الداخلية لهذه الاقتراحات ستقوم اللجنة بدراستها ليتم الاتفاق على صيغة نهائية لها

اجتماع لجنة الشؤون الصحية

اجتمعت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية في مجلس الامة أمس لمناقشة اقتراحين بقانون بشان العمالة المنزلية وانشاء شركات مساهمة مقفلة لاستقدام وتشغيل العمالة المنزلية.

وقال مقرر اللجنة النائب سعدون حماد في تصريح للصحافيين عقب الاجتماع الذي حضره ممثلون عن وزارة الداخلية والمدير العام للهيئة العامة للقوى العاملة ان المقترحين سيعالجان بشكل جذري قضية العمالة المنزلية التي اصبحت تؤرق الاسر الكويتية بسبب نظام العمالة المنزلية المعمول به حاليا في البلاد. واوضح النائب حماد ان اللجنة اتفقت مع ممثلي وزارة الداخلية على مناقشة المقترحات بقوانين بعد اسبوعين وذلك حتى يتم دراسة ال73 مادة من قانون العمالة المنزلية من قبل المختصين والمعنيين في الوزارة.

واضاف انه بعد دراسة وزارة الداخلية لهذه الاقتراحات ستقوم اللجنة بدراستها ليتم الاتفاق على صيغة نهائية لهذا المقترح ورفعه لمجلس الامة.

نواب يطالبون بجلسة خاصة لمناقشة اختلالات سوق العمل

عبدالرحمن الجيران

محمد طنا

عسكر العنزي

تقدم النواب عبدالرحمن الجيران ومحمد طنا وعسكر العنزي ومحمد الحويلة وسعود الحريجي بطلب لعقد جلسة خاصة لمناقشة اختلالات سوق العمل ونسبة العمالة الكويتية في القطاع الخاص جاء فيه

نظرا لأهمية موضوع دعم القطاع الخاص والكفاءات والكوادر الوطنية وأصحاب الخبرة من المواطنين الكويتيين وتحقيقا للهدف المرسوم لخطط التنمية من رفع نسبة العاملة الكويتية في القطاع الخاص إلى اكثر من 50% وتحقيقا عن كاهل الحكومة لإيجاد فرص عمل للتوظيف الكويتيين وللقضاء على التكدس الوظيفي والتسيب بوزارات الدولة ومؤسساتها وتحقيقا لمبدأ المسئولية وربط الإنتاج بالعمل . لذا نتقدم بطلب عقد جلسة خاصة لمناقشة اختلالات سوق العمل ونسبة العمالة الكويتية في القطاع الخاص واهم المعوقات الموضوعية والإجرائية والحلول اللازمة مع الاستماع لرأي القطاع الخاص والحكومة حول خطط التنمية .

تعطيل الإجراءات لمجرد الشبهات أمر غير مقبول

الصالح يدعو العمير لتعيين نبيلة العلي في منصب مدير هيئة الزراعة

■ أطالب وزير النفط الاضطلاع بمسؤلياته في مواجهة الفساد وغربلة «الهيئة»

خليل الصالح

دعا النائب خليل الصالح وزير النفط وزير الدولة لشؤون مجلس الامة د. علي العمير الى المضي باجراءات تعيين نبيلة العلي في منصب الرئيس والمدير العام للهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية

واضاف الصالح في تصريح للصحافيين ان الاخت نبيلة العلي تحت متابعة ورقابة الوزير العمير منذ ستة اشهر ولولا قناعته بكفائتها لما رشحها لهذا المنصب

واكد ان الكل يتحدث ان الفساد الكبير في هيئة الزراعة وحتى لو كان اناس في المريخ لتكلموا عن هذا الفساد داعيا الوزير العمير الى الاضطلاع بمسؤلياته في مواجهة ذلك الفساد وغربلة "الهيئة" وقال الصالح يجب ان نكون صادقين مع انفسنا مشددا على ايقاف كل متجاوز عن العمل واحالته للنيابة العامة

وذكر ان تعطيل تعيين نبيلة العلي في منصبها لمجرد الشبهات امر غير مقبول مشيرا اذا كان لدي اي احد مستند او دليل فليقدمه

وسئل الصالح اذا كان يتجه الى استجواب الوزير العمير فاجاب انه بصدد تقديم جملة من الاسئلة البرلمانية وسوف ينتظر الردود ونتيجة التحقيق في هذا الملف ومن ثم يتخذ الاجراءات المناسبة

أحالته ليدرج على جدول أعمال مجلس الامة والتصويت عليه

«الميزانيات» بحثت إنشاء جهاز المراقبين الماليين

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية في مجلس الامة أمس اقتراحا بقانون بشان انشاء جهاز المراقبين الماليين.

وقال مقرر اللجنة النائب فارس العتيبي في تصريح للصحافيين ان اللجنة احالت خلال اجتماعها مقترحا بقانون بشان انشاء جهاز المراقبين الماليين ليدرج على جدول اعمال مجلس الامة والتصويت عليه.

واوضح ان اللجنة اخذت في الاعتبار معظم توصيات وملاحظات وزير المالية انس الصالح على هذا المقترح مشيرا الى ان اللجنة ستحيل تقريرها الخاص بهذا المقترح الى المجلس ليدرج على جدول اعماله في اول جلسة مقبلة.

واشاد النائب العتيبي بهذا المقترح بقانون واتجاهه من قبل اللجنة مؤكدا ان من شانه الحفاظ على المال العام.

تقدم بطعن على المادة إلى المحكمة الدستورية

الفضل : حظر تجنيس غير المسلمين «وصمة عار في جبين الدستور»

مصطفى كامل

اعلن النائب نبيل الفضل انه تقدم بطعن الى المحكمة الدستورية على قانون الجنسية الكويتية وتحديدا على المادة التي تحظر تجنيس غير المسلمين.

واوضح الفضل في تصريح للصحافيين في مجلس الامة امس ان المادة التي تقدم بالطعن عليها تشكل وصمة عار في جبين الدستور والقانون لافتا الى ان من اضافها في العام ١٩٨١ الى قانون الجنسية نواب لايستحقون القسم الذي ادوه باحترام الدستور وقوانين الدولة.

ورأى الفضل ان وجود مثل المادة المعيبة في القانون ليس من اخلاق اهل الكويت وهو وصمة عار في جبين الدستور مشيرا الى انه يتقدم بهذا الطعن هديه الى الاخوة المسيحيين في كريسماس.

وبسؤاله عن سبب عدم تقديمه تعديلا على القانون عبر مقترح من خلال المجلس ، قال: اردت ان ارفع الحرج عن زملائي النواب ولاندخل في اختلافات بوجهات النظر.

بلدية الكويت
إدارة المناقصات والعقود
اعلان رقم (2014/138) المزايدة رقم 2015/2014.12
لترخيص وإدارة واستغلال الصالة رقم (5) لأعمال ذبح وتنظيف المواشي الواردة من الشركات والمؤسسات في مصلح العاصمة المركزي
تعلن بلدية الكويت عن طرح المزايدة المذكورة اعلاه فعلى الشركات والمؤسسات المتخصصة في هذه الاعمال والراغبة في الدخول في هذه المزايدة مراجعة بلدية الكويت المبنى الإداري الدور السابع - مراقبة المناقصات والمزايدات (أثناء الدوام الرسمي للحصول على وثائق المزايدة مقابل مبلغ 200 دينار (فقط مائتان دينار كويتي لاغير) وهذا المبلغ غير قابل للرد بأي حال من الأحوال
سيعقد الاجتماع التمهيدي مع المزايدين الذين حصلوا على وثائق المزايدة تمام الساعة التاسعه من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2015/01/06 في مكتب مساعد المدير العام لقطاع فرعي البلدية بمحافظتي العاصمة والجهراء (الشويخ)
توضع مظاريف العطاءات في الصندوق الخاص الموجود في بلدية الكويت (بالمبنى الإداري - الدور السابع - مراقبة المناقصات والمزايدات) في موعد أقصاه الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الاثنين الموافق 2015/01/12 وهو اخر موعد لقبول العطاءات على أن يودع مع العطاء تأمينا اوليا لا يقل عن 5% اثنان بالمائة (من قيمة العطاء
مدة سريان العطاء تسعين يوما تبدأ من تاريخ فض المظاريف .
مدير عام البلدية